

# أي خطوات بعد غضب قيس سعيد من العنف في البرلمان

الرئيس التونسي: لن نترك البلاد لقمة سائغة لمن يريد إسقاطها من الداخل

أثار تصاعد وتيرة العنف في البرلمان التونسي حفيظتي الرئيس قيس سعيد ونور الدين الطوبوي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد)، ما دفع الطرفين إلى توجيه إنذار شديد اللهجة ضد أطراف (لم يسميها) تعمل على إرباك مسار الاستقرار في البلاد، وتسعى إلى إسقاط الدولة ومؤسساتها.

خالد هدي

تونس - بدأ الرئيس التونسي قيس سعيد غاضبا، حين استقبل مساء الإثنين النواب الذين تعرضوا للتعنيف من قبل نواب ائتلاف الكرامة في البرلمان، وحذر سعيد في تهديد مبدئي لاتباع (رئيس كتلة ائتلاف الكرامة سيف الدين مخلوف) من تنامي موجة العنف.

وقال قيس سعيد إن تونس فوق كل الأحزاب والاعتبارات ولن نتركها لقمة سائغة لمن يريد إسقاطها من الداخل.

وأضاف سعيد "سنردّ باكثر مما يتصورون وباكثر مما يتحملون لإنقاذ الدولة التونسية من كل اعتداء على أمنها ومن يتوهم أنه يمكن أن يستعين ببعض الخونة والمجرمين فإننا نعلم أنهم يعملون في الخفاء وسيقدمون الضمن في إطار القانون وكل واحد منا سيتحمل مسؤوليته كاملة أمام القانون". وتابع "لن يجرني أحد إلى المستنقع الذي يريد، فإننا هنا على رأس الدولة وأتحمل مسؤوليتي كاملة في الحفاظ عليها، أعمل في صمت ولكن أتابع ولن أترك أي أحد يتناول على أمن وطننا وأن يساوم بقوت التونسيين وأن يساوم بحياتهم.. أرفض العنف في الشارع فكيف أقبل به داخل مؤسسات الدولة مرة أخرى هذا إنذار وليتحمل كل واحد مسؤوليته كاملة".

التي رفعها الاتحاد العام التونسي للشغل. وعبر الاتحاد في بلاغ أصدره عن تضامنه مع النواب ضحايا العنف ويدعوهم إلى عدم التردّد في اللجوء إلى القضاء، وندد في المقابل "بصمت رئيس مجلس نواب الشعب عن تنامي العنف بشتّى أشكاله داخل قبة البرلمان ويطلبه بإجراءات واضحة للتصدي خطاب الكراهية ودعوات العنف". كما حمل كل الداعمين لهذه الكتلة والكتل المتحالفة معها، "ومنها حزب حركة النهضة، ومسؤوليهم في تشجيع العنف بالتحريض الخفي أو بالصمت". ويؤكد "تصميمه على محاربة خطاب الإرهاب والتضليل دفاعا عن الدولة المدنية الديمقراطية الاجتماعية وعن الحقوق والحريات ومنها المساواة وحرية المرأة".

كما يجدد وقوفه ضد محاولات إسقاط البلاد من جديد في دوامة العنف، معتبرا ما يجري في مجلس نواب الشعب من تجاذبات وتناحر وعطالة تدفع إليها كتل محددة دليلا على تحول هذه المؤسسة الدستورية إلى مصدر لإنتاج الأزمات، ومنها الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية. وتأتي هذه التصريحات في وقت شهد فيه مجلس نواب الشعب واقعة الاعتداء بالعنف، الإثنين، على النائب أنور بالشاهد من الكتلة الديمقراطية.

وتتخوف الأوساط التونسية من ارتفاع منسوب العنف داخل مؤسسات الدولة ومن قبل صناع القرار السياسي، ويرى مراقبون أن تصريحات سعيد والطوبوي أيضا لن تعطي خيارات كبيرة لتغيير هذا الواقع السياسي. وأفاد المحلل السياسي منذر ثابت بـ"أن احتدام العنف اللفظي هو مؤشر



خطاب الغضب يتكرر دون نتائج

على تازم في مستوى العلاقات بين الفاعلين السياسيين، أفنى إلى انعدام وجود أرضية وشروط للتواصل جراء غياب الواقعية والعقلانية".

وأضاف ثابت في تصريح لـ"العرب"، "العنف البرلماني مؤثر على عجز الأطراف السياسية خارج مؤسسات الدولة وداخلها، هناك حالة من الضعف بما يؤثر على استمرار التازم وتواصل التحلل السياسي بامتياز لأنه قانونيا ليس هناك خيارات والدستور لا يعطي خيارات للخروج من الأزمة".

وأشار إلى أن "مشروع ميزانية الدولة المعطل يمكن أن يقودنا إلى الانتحار إلى الفصل 80 من الدستور، ودستوريا الأزمة لا يمكن أن تختزل في البرلمان بل هي أزمة منظومة وأزمة نظام سياسي. لقد أن الأوان لإرساء نظام سياسي جديد، وحركة النهضة مستفيدة من النظام بسبب البرلماني الذي يتماشى مع مصالحها".

وتابع "التصعيد اللفظي في خطاب سعيد والطوبوي هو لتسجيل نقاط سياسية ولن يحل الأزمة، وعلى الرئيس أن يحدد هذه الأطراف ليتحمل كل من يتهم مسؤوليته كاملة. اعتقد أن الرئيس متردد بالنظر إلى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد، فضلا عن الأوضاع الإقليمية المتردية والتوتر الليبي".

وعلى الرغم من اتخاذ أسلوبيه غاضبا ومحذرا، استهزأ نواب ائتلاف الكرامة بتصريح الرئيس، ما يكتشف تحديا واضحا لرأس السلطة. وفي مقطع مصور نشره على صفحته الرسمية في الفيسبوك، مساء الإثنين، وصف رئيس كتلة ائتلاف الكرامة سيف الدين مخلوف الخطاب الذي القاه قيس سعيد في لقائه بنواب الكتلة الديمقراطية

بـ"الخطة العصماء" وأعلن أنه لم يعد يعترف بقيس سعيد رئيسا للجمهورية واعتبره صاحب حزب معارض "يحاوّل إلى أشخاص دون تحقيق".

وتطرح معركة لي الذراع السياسية مسألة تحديد الجهة التي يخول لها التغيير والإصلاح قبل فوات الأوان، علاوة على الصلاحيات التي يمكن أن يعتمدها الرئيس سعيد في ذلك حفاظا على الأمن والاستقرار في البلاد.

في المقابل يرى خبراء القانون أن سعيد لا يملك خيارات كثيرة لتجاوز الأزمة. وقالت أستاذة القانون الدستوري سلسيل القليبي في تصريح لـ"العرب"، "من الصعب أن يلجأ الرئيس إلى الفصل 80، لأن الدولة الآن لا تعيّن خطرا داهما يهدد سلامة الدولة، بل يجب إدارة الخلافات بأساليب سياسية".

وأضافت القليبي "البرلمان مقيد بدستور ولا يحق لسعيد حله إلا في حالة عجز المجلس عن منح الثقة للحكومة.. يجب ألا نتحدث عن حل البرلمان إذا أردنا البقاء في إطار الدستور".

وبالعودة إلى الدستور نجد أنه ينص على ثلاثة فصول يمكن للرئيس أن يتدخل فيها أمام البرلمان، وهي الفصل 77 الذي ينص في فقرته الأولى على أنه يجوز لرئيس الجمهورية "حل مجلس نواب الشعب في الحالات التي ينص عليها الدستور".

ويشير الفصل 89 إلى إمكانية حل مجلس النواب من قبل رئيس الجمهورية إذا فشل أعضاؤه في منح ثقتهم للحكومة بعد أربعة أشهر. أما الفصل 99 فيسمح للرئيس بحل المجلس والدعوة إلى انتخابات تشريعية مبكرة إذا لم يتم تشكيل الحكومة خلال فترة محددة أو إذا لم تحصل على ثقة البرلمان.

## قتل برلمانية تونسية تلوح بسحب الثقة من الغنوشي

صغير الحيدري

تونس - صعدت 4 كتل برلمانية في تونس مساء الإثنين من لهجتها بعد أن بلغت أزمة مجلس النواب أوجها مع تبادل العنف داخل أروقته، حيث هدّت هذه الكتل بسحب الثقة من رئيس البرلمان راشد الغنوشي، وهو يرأس حركة النهضة الإسلامية أيضا، إذا لم يستجيب لمطالبها.

وطالبت هذه الكتل، وهي قلب تونس (30 نائبا) والكتلة الديمقراطية (38 نائبا) وكتلة الإصلاح الوطني (16 نائبا) وكتلة تحيا تونس (10 نواب) ونواب مستقلون برفع الحصانة عن بعض نواب ائتلاف الكرامة الشعبي والإسلامي، مهددة بسحب الثقة من الغنوشي في حال عدم الاستجابة لمطالبها.

وهذه ليست أول مرة يواجه فيها الغنوشي خطر الإطاحة به، حيث أخفقت العديد من الكتل في 30 يوليو الماضي في إسقاطه بعد أن صوت 97 نائبا فقط لصالح لائحة سحب الثقة منه، ما نبّهته في رئاسة البرلمان.

وحتى هذه المرة، تخامر الشكوك العديد من المتابعين بشأن فرص نجاح أي خطوة لإطاحة الغنوشي بسبب الحسابات التي تدور حول الحكومة والتعديل الوزاري الذي طال انتظاره. وحزب قلب تونس هو من حلفاء النهضة وائتلاف الكرامة، لكنه خرج عن صمته ليندد بخطاب هذا الائتلاف المقرب من الحركة الإسلامية في تونس.



نيل حجي

راشد الغنوشي تواطأ مع نواب ائتلاف الكرامة لكي لا تتم إدانتهم

ويقول المحلل السياسي التونسي باسل الترجمان إن "سحب الثقة من الغنوشي يمكن أن يشكل مخرجا للبرلمان من أزمة الحالية".

وأضاف الترجمان "العنف الذي رايناه في البرلمان التونسي، وهي سابقة خطيرة، يكشف عن فشل طرفين في تقديري، العودة إلى خطاب؛ نحن وهم بعد سبع سنوات بغير العديد من التساؤلات لأن ائتلاف الكرامة لم يتحدث عن هذا الموضوع في حملته الانتخابية وإنما وعد الناس باستعادة الثورات الوطنية على غرار الملح والبرق وطرده السفير الفرنسي وغيرها، وحركة النهضة بتحالفاتها مع من اعتبرتهم في وقت سابق فاسدين وعملاء أفقدتها الكثير من المؤيدين".

وتابع "بالنسبة للغنوشي لو تقوم بمقارنة بسيطة بينه وبين رؤساء سابقين للبرلمان على غرار محمد الناصر (رئيس البرلمان السابق) وعبدالقادر بن قريفة، في تغريدة له على حسابه الخاص في فيسبوك، أنه "يرفض أي مرحلة انتقالية تعيينية"، في إشارة إلى ما يتداول حول تشكيل لجنة عقلاء تضع البات جديدة للخروج من المازق السياسية، قبل الذهاب إلى انتخابات جديدة أكثر تمثيلية ونزاهة مقارنة بالإستحقاقات السابقة.

وأضاف "أبقى منخرطا في الرواق الدستوري، لأنه هو الطريق الآمن لا محالة للخروج من المازق المستجدي"، في تمليح للذهاب إلى ما تمليه المادة 102 من الدستور الحالي، من خلال إعلان حالة الشغور في رئاسة الجمهورية، وإسناد المهمة مؤقتا لرئيس الغرفة الأولى للبرلمان (مجلس الأمة)، وتنظيم انتخابات رئاسية مبكرة في غضون الثلاثة أشهر الموالية.

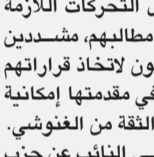
لكن مختصين في القانون الدستوري يذهبون إلى أن كل شيء مرتبط بإرادة السلطة الفعلية في البلاد (المؤسسة العسكرية)، لأن الدستور الحالي لا يتضمن آلية التحرك للمبادرة بأحداث حالة الشغور في قصر المرادية.

تونس - صعدت 4 كتل برلمانية في تونس مساء الإثنين من لهجتها بعد أن بلغت أزمة مجلس النواب أوجها مع تبادل العنف داخل أروقته، حيث هدّت هذه الكتل بسحب الثقة من رئيس البرلمان راشد الغنوشي، وهو يرأس حركة النهضة الإسلامية أيضا، إذا لم يستجيب لمطالبها.

وطالبت هذه الكتل، وهي قلب تونس (30 نائبا) والكتلة الديمقراطية (38 نائبا) وكتلة الإصلاح الوطني (16 نائبا) وكتلة تحيا تونس (10 نواب) ونواب مستقلون برفع الحصانة عن بعض نواب ائتلاف الكرامة الشعبي والإسلامي، مهددة بسحب الثقة من الغنوشي في حال عدم الاستجابة لمطالبها.

وهذه ليست أول مرة يواجه فيها الغنوشي خطر الإطاحة به، حيث أخفقت العديد من الكتل في 30 يوليو الماضي في إسقاطه بعد أن صوت 97 نائبا فقط لصالح لائحة سحب الثقة منه، ما نبّهته في رئاسة البرلمان.

وحتى هذه المرة، تخامر الشكوك العديد من المتابعين بشأن فرص نجاح أي خطوة لإطاحة الغنوشي بسبب الحسابات التي تدور حول الحكومة والتعديل الوزاري الذي طال انتظاره. وحزب قلب تونس هو من حلفاء النهضة وائتلاف الكرامة، لكنه خرج عن صمته ليندد بخطاب هذا الائتلاف المقرب من الحركة الإسلامية في تونس.



نيل حجي

راشد الغنوشي تواطأ مع نواب ائتلاف الكرامة لكي لا تتم إدانتهم

ويقول المحلل السياسي التونسي باسل الترجمان إن "سحب الثقة من الغنوشي يمكن أن يشكل مخرجا للبرلمان من أزمة الحالية".

وأضاف الترجمان "العنف الذي رايناه في البرلمان التونسي، وهي سابقة خطيرة، يكشف عن فشل طرفين في تقديري، العودة إلى خطاب؛ نحن وهم بعد سبع سنوات بغير العديد من التساؤلات لأن ائتلاف الكرامة لم يتحدث عن هذا الموضوع في حملته الانتخابية وإنما وعد الناس باستعادة الثورات الوطنية على غرار الملح والبرق وطرده السفير الفرنسي وغيرها، وحركة النهضة بتحالفاتها مع من اعتبرتهم في وقت سابق فاسدين وعملاء أفقدتها الكثير من المؤيدين".

وتابع "بالنسبة للغنوشي لو تقوم بمقارنة بسيطة بينه وبين رؤساء سابقين للبرلمان على غرار محمد الناصر (رئيس البرلمان السابق) وعبدالقادر بن قريفة، في تغريدة له على حسابه الخاص في فيسبوك، أنه "يرفض أي مرحلة انتقالية تعيينية"، في إشارة إلى ما يتداول حول تشكيل لجنة عقلاء تضع البات جديدة للخروج من المازق السياسية، قبل الذهاب إلى انتخابات جديدة أكثر تمثيلية ونزاهة مقارنة بالإستحقاقات السابقة.

وأضاف "أبقى منخرطا في الرواق الدستوري، لأنه هو الطريق الآمن لا محالة للخروج من المازق المستجدي"، في تمليح للذهاب إلى ما تمليه المادة 102 من الدستور الحالي، من خلال إعلان حالة الشغور في رئاسة الجمهورية، وإسناد المهمة مؤقتا لرئيس الغرفة الأولى للبرلمان (مجلس الأمة)، وتنظيم انتخابات رئاسية مبكرة في غضون الثلاثة أشهر الموالية.

لكن مختصين في القانون الدستوري يذهبون إلى أن كل شيء مرتبط بإرادة السلطة الفعلية في البلاد (المؤسسة العسكرية)، لأن الدستور الحالي لا يتضمن آلية التحرك للمبادرة بأحداث حالة الشغور في قصر المرادية.

## حزب الاستقلال يتهم الحكومة المغربية بحماية الريع والتطبيع مع الفساد

### بمحاية الريع والتطبيع مع الفساد

محمد ماموني العلوي

الرباط - انتقد الأمين العام لحزب الاستقلال المعارض نزار بركة، انزياح الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية عن قيم النزاهة والشفافية وخدمة الصالح العام، وتخليها عن مسؤولياتها الأخلاقية والسياسية، فضلا عن استسلامها لجموعات الضغط ونزوي المصالح الفئوية والقطاعية الحصرية، في محاولة إقناعه للرأي العام المغربي بأن الحكومة غير قادرة على مواجهة التحديات الراهنة أو حل الإشكاليات المطروحة.

وأشار بركة، إلى أن مشاريع قوانين المالية والمنظومة الاقتصادية ببلادنا أصبحت مجالا خصبا لإنشطة هذه اللوبيات، والتي استطاعت أن تستصدر من الحكومة قرارات لتحقيق مصالحها الذاتية، وهو ما اعتبره الحزب سابقة خطيرة في الحياة السياسية، ويهدد الأمن الدستوري والقانوني ببلادنا. وندد بما أسماه سياسة الأذان الصماء التي تنتهجها الحكومة

إزاء مطالب الشعب المغربي وفئاته الواسعة، وتكرها للبعد الاجتماعي، باتباع سياسة إغناء الغني وإفقار الفقير وإذلال الطبقة الوسطى، ورفضها الممنهج لجميع المبادرات الخلاقة التي قدمها حزب الاستقلال، كمكون أساسي للمعارضة.

واعتبر رشيد لزرق أستاذ العلوم السياسية، أن موقف حزب الاستقلال بمثابة بداية تسخينات انتخابية، يتبنى شعار الذي رفعه من قبل العدالة والتنمية الذي يقود الحكومة والذي بنى حملته على إسقاط الفساد ومكافحة الريع والامتيازات.



تكتيكات سياسية للتموقع في المشهد

وأضاف في تصريحه لـ"العرب"، "أن حزب الاستقلال يريد دخول معترك الصراع حول المرتبة الأولى في الانتخابات المقبلة ومنافسة حزبي العدالة والتنمية وحزب التجمع الوطني للأحرار".

وأدان رئيس حزب الاستقلال استمرار الحكومة في حماية الريع والامتيازات، وتطبيعها مع الفساد ومواصلة إهدار المال العام، من خلال استفادة بعض الشركات بما فيها شركات المحروقات من دعم ميزانية الدولة والنظام الجبائي دون وجه حق، مطالبا بالوقف الفوري لهذا الدعم واسترجاع المال العام لخزينة الدولة.

ويرى متابعون أن بركة يلجأ إلى رئيس حزب الأحرار صاحب شركة غاز أفريقيا، عندما انتقد استفادة بعض الشركات من دعم ميزانية الدولة، وهذا يعني أن التنافس الانتخابي من باب محاربة الفساد، هو سيد اللحظة بين الاستقلال من جهة والعدالة والتنمية والأحرار من جهة أخرى.

## غياب الرئيس الجزائري يزيد من حدة المأزق السياسي

صابر بليدي

الجزائر - يدفع غياب الرئيس الجزائري لأكثر من شهر عن قصر المرادية، إلى إلقاء المزيد من التراكمات على كاهل الشهيد السياسي الجزائري، بشكل أعاد سيناريو الوضع الذي عاشته البلاد قبل تنحي الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، بتضارب تصورات الخروج من المأزق السياسي المتجدد في البلاد.

وعبر المرشح الرئاسي السابق ورئيس حركة البناء الوطني عبد القادر بن قريفة عن رفضه لأي مرحلة انتقالية تعيينية، كمخرج للأزمة، في سياق الخيارات المتداولة في مختلف الدوائر، وإبرزها استغلال الظرف الذي أفرزه غياب الرئيس عبدالمجيد تبون بسبب الوعكة الصحية التي ألمت به منذ أكثر من شهر.

ويتداول الشارع الجزائري عدا من السيناريوهات، أبرزها الذهاب إلى مرحلة انتقالية، أو العمل بالآليات الدستورية المتوفرة في الدستور الحالي، الذي عدله الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، وهو ما يكرس برأي متابعين للشأن الجزائري نهاية حقبة تبون قبل موعدا.